

ويؤخذ منه كذا اذا تقارن خلافان يؤدمه او اهما هو  
 مشقة تقبيلة وان اتمني كلاما الزوني ان يؤدمه التقارن  
 يترك رعاية القولين معا وافاد اوضح ان محل مراعاة  
 الخلافات امكان الجمع بين المذهبين والاقدم مذهبه  
 ومقابل الاصح يقطعها الا ليس يؤدمه كالمجد عند  
 العاطس وغيره ورد بان ذلك ليس من مصلحة الصلاة  
**ويقطع الموالاة السكوت** العهد الطويل بان زاد على سكونه  
 الاستراحة والاعمال اشعاره بالاعراض وان لم يقطعها  
 اما الناسي فلا يقطع على الصحاح **وكذا يقطعها يسير قصد**  
**بمع قطع القراءة في الاصح** الاقتراح الفعل بنية القطع  
 لما ان النقل الوديعة تاويا التعدي فيها خلاف ما اذا المر  
 ينو القطع لانه قد يكون لهو تنفس وكفعل الوديعة ولا  
 نية قصد وخلاف ما لو نواه بلا سكوت لانه القراءة باللسان  
 ولا يقطعها ويخالف ذلك نية قطع الصلاة لان النية  
 ركبت فيها يجب اداؤها حكما ولا يمكن ذلك مع نية القطع  
 وقراءة الفاتحة لا يقتصر الي نية خاصة فلا تقرأ نية  
 القطع قاله الراجعي قال الاستوي ومقتضاها ان نية  
 قطع الركوع او غيره من الاركان لا يؤثر وهي مسئلة  
 مهمة وما قاله ظاهره والرد عليه مردود والثاني يقطع  
 لان قصد القطع وحده لا يؤثر والسكوت اليسير وحده  
 لا يؤثر فاجتمعا كذا ورد بالمع ويستثنى من ذلك  
 من الضابطين ما لو نسي اية فسكت فعمله لا يتذكرها فانه  
 لا يؤثر كما قاله القاضي وغيره ولعل وجهه ان التذكير  
 مف بصالحها او لو رآه مرة منها للتذكير او التمسك والسبب  
 في ذلك ان احد الضابطتين  
 وهو قوله فان زاد الحواما  
 الضابط الثاني وهو ما ورد  
 بالاعراض فله فيكون انه

قوله وافاد اوضح ان محل مراعاة  
 الخلافات امكان الجمع بين المذهبين  
 والاقدم مذهبه ومقابل الاصح يقطعها  
 الا ليس يؤدمه كالمجد عند العاطس وغيره  
 ورد بان ذلك ليس من مصلحة الصلاة  
 هذا الخطا بط السكوت  
 الطويل وهو ما ذكره في  
 المجموع وصنف في الدرر بان  
 ما اشهر والاعراض تحت القراءة  
 وهي مستثناة من حيثين منها  
 ما لو سكوت لتذكر اية من الفاتحة  
 كما ذكره في المجموع

نسيان الترتيب حيث كان ضارا لان امور الموالاة لا يبرهن الترتيب  
 لما مر من ان تطوير الون الضمير لا يبرهن خلاف الترتيب فانه  
 لا يثبت بالاقدم من سجود على ركوع مثلا ولو شك هل ذكر حرفا  
 فالتوجه الفاتحة بعد ثبوتها لم يؤثر لان الظاهر في موضعها  
 قائمة ولان الشك في جودها يمكن اكثر منها فعليه لمصلحة  
 فالقبي فيها بقلية الظن بخلاف بقية الاركان او شك في ذلك  
 قبل تمامها او جهل قراءتها والاستاقت لان الاصل عدم  
 قولتها والوجه الحاق الشبه بها فيما ذكره كقوله الزركشي  
 لا ساير الاركان فيما يظهر **فان تحلل ذكر اجنبي غير متعلق**  
 بالصلاة **قطع الموالاة** وان كان قليلا لمجد عاطس وان  
 سبق خارجها وكاجابة مؤذن لان ذلك ليس مختصا بها المصطفى  
 فكان مشغورا بالاعراض والتغييره النظم من غير عذر بخلافه  
 مع النسيان فلا يقطعها بل ينيء والذكر بكسر الواو باللسان  
 ضد الارضات وبالضم بالقلب ضد النسيان قاله الكسائي وقال  
 غيره انها لغتان بمعنى **فان تطلق بالصلاة كتابته**  
**لقراءة امامه وقتحه عليه** عند توقعه وسكوتة اذ الفتي  
 تلقى الاية فلا يرد عليه ما ادم يرددها ولو سجود  
 لتلاوة امامه معه وسواله حجة واستعاذة من عذاب  
 عند قراءة ايتهما **فلا يقطع الموالاة في الاصح** لانه من  
 مصلحتها فلا يجب استينافها وان كان هو الاووية كما  
 في المجموع خروجا من خلاف من قطع الموالاة به وكانهم لم يقطع  
 بيانا بالقول بطلان الصلاة بالنكر بوجه ان كان بعد ذلك  
 الفاتحة لان مدركه اصح من مدركه لخلافه الاول وهو  
 ويؤخذ

قوله وقتحه عليه  
 اي تلقينه  
 عند توقعه  
 سواء كان توقعه  
 في الفاتحة او السورة  
 بعد ما لا يدان قصد  
 الفاتحة او السورة  
 بطلت حلاله